بسم الله الرحمن الرحيم

مقترح استحداث

مرصد التنمية المستدامة لإقليم كردستان - العراق

Sustainable Development Observatory For Kurdistan Region , Iraq

أ.د. مضر خليل عمر ([1])

المقدمة

إقليم كردستان ، بسياساته التنموية الانفجارية بامس الحاجة الى مؤسسة اكاديمية – مهنية (مشتركة) تتولى مهمة الاشراف على خطط التنمية وتؤشر المستجدات التي تتطلب الانتباه اليها ومعالجتها قبل ان تستفحل سلبياتها . ومرصد التنمية المقترح استحداثه تتفاعل فيه الملاكات العلمية والمهنية (دوائر الدولة المختلفة) مع بعضها البعض لرصد التغيرات الحاصلة في جميع معطيات حياة مجتمع الاقليم : الاقتصادية ، الاجتماعية ، والبيئية ، والسياسية وقياس درجة التغيرات فيها واتجاه ذلك ، ومدى قرب مسار التنمية من الاهداف و الرؤية المستقبلية للاقليم ، وما تحويه هذه التغيرات من عوائق ومشاكل متوقعه في المستقبل القريب والبعيد وتؤثر على عملية التنمية واستدامتها .

تجربة المراصد الحضرية معمول بها في العديد من دول العالم ، و لمنظمة الامم المتحدة و مؤسساتها التخصصية دور كبير في استحداثها ومتابعتها على المستوى العالمي والاقليمي و المحلي . ففي عام 1994 عمد برنامج (الموئل) على اعداد مؤشرات حضرية بهدف تجميع بيانات لتتبع التغيرات الحاصلة في عدد من مدن العالم . وفي عام 1996 (في مؤتمر الامم المتحدة في اسطنبول) اصبحت المؤشرات الحضرية ضمن اجندة الموئل للتركيز على ومراقبة حال مدن العالم في ميادين : الاسكان ، التنمية الاجتماعية ، محاربة الفقر ، وادارة البيئة و التنمية . ومن هنا بدأت مسيرة استحداث مراصد حضرية واخرى تنموية في مختلف اصقاع الارض .

ومع تزايد الحاجة لايجاد نظم معلومات متطورة لتجميع وتحليل البيانات الحضرية المحلية فقد بدأ المرصد الحضري العالمي في العمل مع البلدان والمدن لبناء قدرة المراقبة من خلال استحداث شبكة المراصد الحضرية الوطنية و المحلية . ففي عام 2003 بدأ المرصد الحضري العالمي برنامجه لمراقبة التباينات الحضرية مركزا على ظاهرة الفقر في المدن ، واعداد مسوحات ميدانية و تحليل بياناتها للمقارنة بين المدن في ضوء ذلك . وقد شكل كل من برنامجي المؤشرات الحضرية ومراقبة الفوارق الحضرية المرجع الاول للمراقبة العالمية للجوانب الحضرية . وفي العراق ، وبسبب الظرف السياسي السائد فقد اضحينا بعيدين عن ذلك ، وقد آن الاوان لان نلحق بركب الحملات العالمية للنهوض بمستوى مدننا ونرقى بحياة مجتمعنا بما يحفظ كرامتها ومكانتها بين الامم والشعوب المتقدمة ، وحتى النامية منها .

[1] mutharalomar@gmail.com , www.muthar-alomar.com, 077700429247

ماهية المرصد المقترح و طبيعته

المرصد هو "مركز متخصص" يأخذ شكل إدارة تخصصية فنيا – علميا تنشأ في صلب الهيكل التنظيمي لإدارة الاقليم باشراف مؤسسة علمية (جامعة) . تقوم هذه الإدارة بعمليات جمع البيانات والإحصاءات والمعلومات في مجالات التنمية وتحليلها ، ومعالجتها بما يتماشى مع متطلبات القياس والمقارنة والنشر والحفظ والاسترجاع بهدف العمل على تحسين ظروف الحياة لمجتمع الاقليم . أي تقوم هذه المؤسسة بتحويل المعلومات إلى مجموعة من المؤشرات تشكل معرفة ، التي تساعد صناع القرار والمسئولين عن التنمية في وضع السياسات المناسبة ورسم الخطط التي تحقق أهداف التنمية واستدامتها ، سواء اكانت في مجال العمران او الاقتصاد أو الاجتماع أو البيئة ، أي التنمية (الحضرية – الاقليمية) الشاملة والمستدامة في الاقليم. أي إن المرصد يعمل على معالجة المعلومات Information ليحولها الى معرفة Knowledge يمكن الافادة منها في رسم السياسات Policies العلاجية والوقائية ، وبما يخدم التنمية المستدامة للاقليم.

فهو مركز علمي متخصص يعمل على جمع وتحليل المؤشرات التي تساهم في إعداد سياسات التنمية الحضرية – الاقليمية على جميع المستويات (مجتمع محلي ، مدينة ، ريف ، محافظة ، الاقليم) ، ومتابعة تقييمها للتغلب على النواحي السلبية وتطوير النواحي الايجابية ، وهو جهاز استشاري لمعدي سياسات التنمية (الحضرية – الاقليمية) على المستوى الاقليم .

وقد عبر البعض عن المراصد الحضرية (على سبيل المثال لا الحصر) بانها مراكز تعمل على تحديد الاحتياجات التنموية للمدينة والتجمعات السكانية المحيطة بها في اطار مجموعة من الاولويات وتوفير وادارة المعلومات اللازمة للتطور العمراني والتخطيطي في المدينة ومحيطها المجاور (منطقة نفوذها Zone of influence) من خلال برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ، الذي طرح منظومة للمراصد الحضرية التي من شأنها تسهيل عملية جمع وتنظيم المعلومات من خلال شبكة اتصالات بين المراصد لتسهيل مهامها والمساعدة في بناء قدرات المراصد المحلية . فمشروع المرصد محلي في جانب ، ولكنه برؤية العولمة في الجانب الاخر، حيث يربط ما هو محلي بمعطيات القرية العالمية مباشرة وبمفهوم التنمية المستدامة المعاصر المتناغم داخليا (بين ارجاء الاقليم المختلفة) وخارجيا (دول العالم واقاليمه) .

فالمرصد (سواء اكان حضريا ام تنموي اقليمي) ، هو أداة جيدة في يد صناع القرار حيث يمكنهم عن طريق المؤشرات التي ينتجها الوقوف على مدى التحسن او التدهور في أحوال المدن ومجتمعها واقاليمها بشكل دوري ، والمقارنة سواء على مدى الزمن أو بين المدن التي تمر بنفس مرحلة التنمية أو ذات العدد نفسه من السكان . وليست المؤشرات وحدها ما ينتجه المرصد ، بل يقوم بالدراسات و الابحاث والنشاطات العلمية المكملة الاخرى مستفيدا من المؤشرات و المسوحات الميدانية التي يمارسها ، اضافة الى ما توفره المؤسسات الرسمية الاخرى (دائرة الاحصاء ، و شعب الاحصاء في دوائر الدولة) من معلومات وبيانات و دراسات وتقارير و وثائق ذات صلة.

والمراصد مستويات هرمية ، فهناك مرصد وطني على مستوى دولة أو اقليم معين ، إضافة الى المراصد محلية على مستوى المدن . والمرصد الحضري العالمي التابع للأمم المتحدة هو المؤسسة الأم الحاضنة لشبكة المراصد في دول العالم ومتبنيها . والمرصد الحضري المحلي لمدينة ما هو نقطة ارتكاز رئيسة ومهمة حيث يتم منه تغذية المرصد الاقليمي ، ثم الوطني و

العالمي بالمعلومات ، إضافة الى التغذية الاسترجاعية . فقناة التواصل مزدوجة الاتجاه ، وهي تعبر عن التعاون والتكامل بين المراصد على مختلف مستوياتها ضمن الهرم .

في عام 2006 ، كان هناك (119) مرصدا حضريا في مختلف مدن العالم ، (9) منها في مدن عربية (مصر وفلسطين و السعودية) ، (42) في مدن افريقيا ، (27) في مدن دول امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي . وانتشارها في الدول النامية ناتج عن الحاجة الماسة للسيطرة على التنمية وتوجيهها وتوفير قواعد بيانات ومؤشرات تنموية تعين صناع القرار فيها ([2]) .

ولأن ما تقوم به المراصد من نشاطات و مهام ذات طابع علمي – تقني ، فان للجامعات والمؤسسات التعليمية العليا دور مميز فيها . وبما أن مهام المراصد و واجباتها تتعدى امكانات الجامعات المادية والبشرية ، ولأن خدماتها تتنوع و تتباين بدرجة كبيرة لذا جاءت صيغة عملها و تشكيلاتها لتضم مؤسسات الدولة والقطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني مع بعضها البعض. فهي تحقق روح العمل الجماعي الهادف خدمة المجتمع و تحقيق تنمية مستدامة له . انها نقلة نوعية في العلاقة بين الجامعات ومؤسسات الدولة من جانب ، وبين الجامعات والقطاع الخاص من جانب آخر، وبين الجامعات و منظمات المجتمع المدني في جانب ثالث . انها صيغة عمل وتعاون وشراكة جديدة ، وقد برهنت التجارب والاحداث على فاعليتها حيثما تم تطبيقها بصورة سليمة . ولمزيد من المعلومات والتفاصيل يمكن العودة الى المصادر والمراجع المبينة في نهاية الصفحة ([3]).

مرصد ام مركز بحثي ؟

من الجوهري التمييز بين (مرصد للتنمية) و (مركز لدراسات التنمية - مثلا) ، و (اجهزة الاحصاء الرسمية). المركز بحثي وهو تشكيل اكاديمي يرتبط برئاسة جامعة يعنى بالموضوعات التي استحدث لدراستها وتطوير الخبرة فيها وتعميقها ، وله مواصفاته من حيث التشكيلة البحثية و طبيعة النشاطات التي يمارسها . كينونته اكاديمية صرفة ، من واجبه تقديم العون والمشورة لمؤسسات الدولة (عند طلبها) .

أما الجهاز المركزي للاحصاء ، و دوائر الاحصاء وشعبه في مؤسسات الدولة المختلفة فالهدف من وجودها هو جمع المعلومات وكتابة التقارير عن موضوعات محددة . انها تنفيذية بالكامل ، عدا الجهاز المركزي للاحصاء ، لارتباطه بوزارة التخطيط فله مهام اخرى اضافة الى جمع البيانات ، انه يقوم بتحليلها وكتابة الابحاث والدراسات التي تطلب منه . ولصلته الوثيقة بمؤسسات الامم المتحدة ذات العلاقة فانه متقدم في الكثير من المجالات والاعتبارات على الدوائر والشعب الاحصائية ، وهو من يقودها ويوجهها لتقديم المطلوب من قبل الدولة والمؤسسات الاخرى .

والفرق بين المرصد (المتريولوجي) ((الانواء الجوية)) والتنموي المقترح واضح . فالاول معني بالطقس و تسجيل قراءات عناصره ، من حرارة و رطوبة وتساقط ورياح ، وربط ذلك

---

[2] - دليل إنشاء مرصد حضري ، المرصد الحضري العالمي ، الموئل ، نيروبي ، كينيا ، 2008

[3] - برنامج المرصد الحضري لمدينة الرياض ، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، 1430 هـ
- تجربة انشاء وتشغيل المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى : رؤية المستقبل بعين الحاضر ، ادارة التنمية الاقليمة ، الاصدار 18 ، المملكة العربية السعودية ، 2006
- المرصد الحضري الوطني الاردني ، المؤتمر الاقليمي الثاني ، عمان 2009
- المرصد الحضري لمحافظة جده ، المؤتمر الاقليمي الثاني ، عمان 2009

بالكتل الهوائية وحركتها ، وما يجري في الغلاف الغازي من تغيرات وعلى مختلف الارتفاعات. ويشتق من كل ذلك تنبؤات لحالة الطقس المتوقعة للمدى القريب .

أما المرصد التنموي المقترح ، فانه يقوم بالعمل نفسه مع الفارق في مجال العمل حيث إنه:-

1) معني بمجتمع الاقليم وكل ما يؤثر عليه ، وما يحدث فيه من تغييرات ، يؤشرها ويحللها ويستنبط مساراتها وما تعنيه (قراءة ما وراء السطور وما تدل عليه البيانات)، (الاستنتاج من النتيجة ، والمعرفة الناتجة عن المعلومة) ،
2) لذلك فانه متعدد التخصصات Multidisciplinary (اقتصاد ، اجتماع ، جغرافيا ، سياسة ، بيئة ، ادارة ، ..... الخ) ،
3) يرتبط عمله بجميع مؤسسات الاقليم ، ويخدم صانعي القرارات فيها بشكل مباشر ،
4) منحاه تطبيقي Applied Approach ، لذلك فهو
5) يعتمد فرق عمل تخصصية لجمع البيانات و تحليلها ، يشترك فيها اكاديميون و مهنيون (دوائر الدولة) و من يعنيهم مشروع الدراسة من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص .

ونظرا لسعة مساحة عمل مرصد التنمية المقترح وتعدد وظائفه وتنوعها ، يستحيل على الجامعة (مهما كانت امكاناتها المادية والبشرية) ان تتولى ادارته بشريا وماليا ، وبدون مساهمة المؤسسات الاخرى بجدية وفاعلية (بشريا وماديا) ، وبدون تعاونها في عرض المشكلات التي تواجهها وتعاني منها ، وبدون الدعم الكامل والمباشر من اعلى سلطة في الاقليم فان نجاحه مشكوك فيه . انه مشروع عملاق ، ونقلة نوعية في العمل الاكاديمي – المهني – الاجتماعي – السياسي . فصناعة القرارات ستبنى على ارضية صلبة حبكت مؤشراتها من قبل مختصين اكاديميين ومهنيين و منظمات مجتمع مدني وقطاع خاص ، وطبقا لما يحقق التقدم والتنمية المستدامة في الاقليم ، ويتناغم مع التوجهات العالمية في الالفية الثالثة واهدافها التنموية .

الأسباب الموجبة للاستحداث

في ضوء الظرف الراهن ، والحاجة الملحة لمعالجة نتائج الحروب والصراعات المحلية التي دارت رحاها على ارض الاقليم خاصة ، والعراق والمنطقة عامة ، ومن اجل بناء مجتمع ديمقراطي ، واستكشاف الامكانات الذاتية الكامنة للتطور والازدهار في الاقليم ، و اشراك المجتمع بكامل فصائله ومكوناته في عملية التنمية المستدامة ، ومن أجل أن تأخذ الجامعات دورا ريادياً في قيادة التغيرات الاجتماعية ، تولدت الحاجة الى :-

1) وجود جهة رسمية متخصصة تكون قادرة على التأثير في عجلة التنمية المستدامة داخل المدن وخارجها من خلال رصد الواقع وتحليل ظواهره ومشاكله ،
2) تقديم العون لصناع القرار في شؤون التنمية بالمعلومات و الدراسات والتقارير المعنية بعملية التنمية واستدامتها ،
3) تقييم نتائج الخطط التنموية ، العمرانية والاقليمية بمستوياتها المختلفة ،
4) تقييم كفاءة الخدمات المجتمعية و تطويرها ،
5) رصد عملية التغيير واتجاهاتها الحاصلة في كامل مرافق حياة مجتمع الاقليم ،
6) تأشير الاحتياجات الانية والمستقبلية لمجتمع الاقليم والفرص المتاحة و تحديد اولوياتها ،

7) ربط الجامعات بكامل مفاصل عملية التنمية في الاقليم وبدور قيادي ريادي في الوقت نفسه .

الهدف من الاستحداث

استنادا الى موجبات الاستحداث الواردة في اعلاه ، فان الاهداف التي يمكن تأشيرها في هذه المرحلة ، تتمثل بالاتي :-

1- بناء مرجع استشاري في إعداد سياسات التنمية الحضرية والاقليمية ، و تطوير مستوى الخدمات المجتمعية المقدمة للمواطنين وتحسينها واستدامتها في الاقليم ،
2- تأسيس قاعدة بيانات مكانية خاصة تخدم عملية اشتقاق و صياغة المؤشرات الحضرية – التنموية بما يدعم صناعة القرارات ورسم السياسات والخطط والبرامج وتقيمها ضمن اطار عملية التنمية الحضرية والاقليمية واستدامتها في الاقليم ،
3- ايجاد بيئة عمل مشتركة تضم الجامعات والمؤسسات التعليمية الاخرى (المعاهد) واجهزة الدولة والقطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني وتحديد آلية تديم العمل وتمتنه وتقننه ،
4- القيام بمسوحات ميدانية ودراسات تتبعية للظواهر و المشكلات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية ، وتغذية صناع القرار بالمستجدات في هذا الخصوص بشكل دوري منتظم، وتأشير تأثيراتها على مجتمع الاقليم واستدامة تنميته ،
5- متابعة الوضع الاداري والتخطيطي لمؤسسات الدولة والمجتمع بقصد التحسين والتطوير ، و التنبيه حيثما تعارض ذلك مع خطط التنمية الحضرية والاقليمية في الاقليم ، ومع اهداف الالفية الثالثة ،
6- القيام بدراسات وابحاث منتقاة تخدم مجتمع الاقليم و صناعة القرارات ورسم سياسات تنميته وتطوير امكاناته وادامتها ،
7- تحديث البيانات والمعلومات بشكل دوري منتظم ،
8- نقل تكنولوجيا المعلومات وقواعدها والتهيئة للادارة الالكترونية e-government .

وظيفة المرصد

في ضوء ما تقدم ، يمكن تلخيص وظيفة المرصد التنموي المزمع استحداثة ، التي من الجوهري ان توصف وتوثق قانونيا ، بالأتي :-

(1) استحداث قاعدة بيانات مكانية للاقليم وتشكيلاته الادارية ، وتحديثها دوريا ،
(2) تجهيز وحساب المؤشرات على مستوى الاقليم وتشكيلاته الادارية ،
(3) الإشراف على وتقديم المساعدة لإنشاء المراصد المحلية في البلديات أو مراكز المحافظات والاقضية والنواحي ودعمها فنيا للقيام بمهامها بنجاح ،
(4) اختيار الحزم packages والمؤشرات indicators التي تعكس الخصوصية الوطنية والمحلية ،
(5) بالإضافة إلى توفير مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات التي تتضمنها التعهدات الدولية (من خلال العلاقة مع الموئل والمنظمات الدولية الاخرى ذات الصلة) ،
(6) إعداد تقرير وطني – محلي سنوي حول الوضع التنموي (العمراني والحضري والاقليمي) والتقدم في إنجاز الأهداف باعتماد المؤشرات المتفق عليها والمعتمدة اقليميا و دوليا ،

(7) عقد ورش عمل و حلقات تدريبية في مجال المؤشرات لفرق العمل ولكل المهتمين بشؤون التنمية الحضرية والعمرانية والاقليمية بما يشمل ممثلي القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة ،

(8) المشاركة في المؤتمرات و الملتقيات الدولية و الإقليمية ذات العلاقة بالمؤشرات والمراصد الحضرية والاقليمية والتنموية ، واقامتها حيثما تطلب الامر ذلك .

مهام المرصد واجباته

لتحقيق الوظائف المنصوص عليها قانونا ، (الواردة في اعلاه) ، على العاملين في المرصد والمسئولين عنه القيام بالمهام الاتية : -

1- جمع المعلومات ، التي تغطي كافة القطاعات داخل الاقليم وذلك من خلال تأسيس نظام معلومات مكاني يوفر بدوره المعلومات الشاملة ومحددة المقاييس لكل الظواهر الاجتماعية والبيئية . فالمعلومات الموحدة تشكل أساسا لصنع القرارات ورسم ملامح الرؤيا بوضوح وصياغة الخطط التنفيذية المشتركة ، وتكون ارضية لتحقيق الحوكمة الالكترونية .

2- - توفير كوادر وطنية مؤهلة وصقلها بالتدريب والتأهيل المستمر والذي يأخذ أساليب متعددة من أهمها التدريب على رأس العمل الذي يتحقق من خلال المشاركة الفاعلة في البرامج وورش العمل المختلفة ، داخل الاقليم وخارجه.

3- نقل الخبرة من تجارب المدن والشعوب الأخرى والافادة من بيوت الخبرة الدولية والعالمية والتي سبق لها العمل في المراصد الحضرية والتنموية ، والإطلاع على نماذج مختارة من خبرات بعض المدن والدول في هذا المجال.

4- الإفادة من التقنيات الحديثة المستخدمة ونقل التجارب والأفكار الناجحة بما يتلائم مع احتياجات الاقليم وبما يتناسب مع بيئاته الإجتماعية والطبيعية الإقتصادية .

5- - تحقيق مشاركة فاعلة لمجتمع الاقليم ومكوناته المختلفة ، وخاصة عند البدء بإنشاء المراصد التنموية على المستوى المحلي في المدن والأقضية ، فإن تفعيل مشاركة سكان المدينة والمحافظة في العملية التخطيطية سيكون له الأثر الإيجابي الأكيد على نجاح عملية التنمية واستدامتها . وتكون هذه المشاركة عبر حلقات النقاش وورش العمل التي من خلالها يتم تبادل الأفكار والاراء والحوار البناء . ويتم فيها دعوة عدد كبير من المختصين في المجالات المهنية المختلفة من المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص وبعض فئات المجتمع والأكاديميين والمهنيين من داخل الاقليم وخارجه.

6- المتابعة والتقييم ، لتجسيد صورة أخرى من صور المشاركة المجتمعية في عمليات التخطيط حيث تشكل لجان متابعة ومراقبة للتنمية ومسارها على مختلف مستوياتها تمثل جميع الجهات ذات العلاقة في الاقليم ، مما يعمق مفهوم التكامل فيما بين المرصد والجهات الاخرى العاملة في الاقليم ، وبما يتجاوز مجرد تبادل المعلومات والتنسيق الزمني والمكاني بين الأعمال والأنشطة والمشاريع والانتقال الفعلي إلى صيغة العمل وفق رؤية موحدة وخطة عمل شاملة تحدد أدوار الجميع وتسهم في ترشيد العمل وتطوره ، واستدامة التنمية في الاقليم .

7- المساعدة في صنع القرار ، يسعى المرصد إلى توسيع دائرة المشاركة في صنع القرار كأحد أركان منهجية عمله واحد المطالب الديمقراطية ، وذلك على اساس أن جميع الأجهزة العاملة في الاقليم هم شركاء عمل والمسؤولية تضامنية عن تطوير الاقليم وتنميته ، وجعل كافة الأعمال التخطيطية والميدانية مع الشركاء تكاملية وفي جميع المستويات.

8- - عرض نواتج المرصد على الجهات ذات العلاقة بهدف إطلاعها على طبيعة مخرجات المرصد وأهميتها وبشكل دوري ومستمر بما يضمن الافادة منها .

أقسام المرصد

وفي حال استحداث المرصد واكتمال تشكيلاته ، فانه يمكن ان يضم الاقسام الاتية :-

1) قسم التنمية الحضرية واستدامتها ، يهتم بدراسة المشكلات التي تعاني منها المدن ، و تكامل المدن مع بعضها البعض لتشكل نظاما حضريا متسقا ومحققا التنمية المستدامة لاقليم كردستان بكامل ارجاءه . وعليه العمل على توفير قاعدة بيانات مكانية لذلك ويحدثها دوريا ، وإشتقاق المؤشرات التي توحي بالتغيير الحاصل في الواقع الحضري (العمراني والاجتماعي والبيئي) و تقيس مدى التقدم الحاصل في تحقيق اهداف الالفية الثالثة و الاستراتيج المتفق عليه والرؤية المصادق عليها من قبل الاقليم حكومة وشعبا .
2) قسم التنمية الريفية واستدامتها ، يختص بدراسة المشكلات التي يعاني منها الريف ، وبرؤية تكاملية مع المدن المجاورة ، ويعمل على توفير قاعدة بيانات مكانية لمنطقة عمله ويحدثها دوريا ، و اشتقاق المؤشرات التي توحي بالتغييرات الحاصل في الواقع الريفي و تقيس مدى التقدم الحاصل في تحقيق اهداف الالفية الثالثة و الاستراتيج المتفق عليه والرؤية المصادق عليها من قبل الاقليم حكومة وشعبا .
3) قسم التنمية الاقتصادية واستدامتها ، يعنى بدراسة الوضع الاقتصادي (صناعة ، زراعة، تجارة ، مال ، خدمات) في الاقليم وتنميته و تحليل امكانات تنميته واستدامته بما يحقق اهداف الالفية الثالثة واستراتيج ورؤية الاقليم حكومة وشعبا . وتوفير قاعدة بيانات وتحديثها دوريا من صلب واجبه .
4) قسم التنمية السياحية واستدامتها ، تنصب اهتمامات القسم على السياحة في الاقليم (السياحة بانواعها المنوعة والبيئية على وجه الخصوص) وتنميتها و تحليل المشكلات التي تعاني منها وسبل تطويرها لتتناغم مع اهداف الالفية الثالثة و تحقق استراتيج الاقليم ورؤيته للمستقبل . ويرافق ذلك توفير قاعدة بيانات عن السياحة وتحديثها دوريا .
5) قسم التنمية الاجتماعية واستدامتها ، ويهتم بالمشكلات الاجتماعية (جريمة ، فقر ، وغيرها) ومكونات المجتمع المختلفة وخصائصها وسبل تطويرها و اشراكها في عملية التنمية المستدامة . ويستلزم ذلك توفير قاعدة بيانات وتحديثها دوريا .
6) قسم التنميةالبيئة واستدامتها ، بدون الاهتمام بالبيئة ودراسة المشاكل التي تعاني منها ليس هناك تنمية حقيقية ، وليس هناك استدامة أصلا . و من صلب مهام هذا القسم التحقق من ذلك ، فهو يمثل الارضية المشتركة و الهدف النهائي لنشاطات الاقسام الاخرى ، ومراقبة نتائج القرارات المختلفة على البيئة واستدامتها. ولهذا فان قاعدة البيانات التي يعتمدها تكون بالضرورة الادق والاحدث .
7) قسم تنمية الموارد البشرية واستدامتها ، يختص بدراسة الامكانات البشرية و المشاكل التي تواجه القوة العاملة و متطلبات تطوير الموارد البشرية وسبل تحقيق ذلك لتساهم بفاعلية في عملية التنمية في الاقليم واستدامتها . ويرتبط ذلك بتوفير قاعدة بيانات دقيقة ومحدثة دوريا .

8) قسم تنمية الموارد المائية واستدامتها ، يعنى بالموارد المائية ودراسة المشكلات التي يعاني منها الاقليم في هذا الخصوص ، ويربط ذلك بالخطط التنموية المحلية والاقليمية و الدولية ، ويوفر قاعدة بيانات لذلك ويحدثها دوريا .
9) قسم نظم المعلومات الجغرافية وتقنيات التحليل المكانية ، وهو قسم تقني يخدم الاقسام الاخرى ويساعدها في مجال المرئيات الفضائية والخرائط ومعالجتها ، و القيام بتحليل البيانات المكانية وفق التقنيات الحديثة . عليه متابعة المستجدات في التقنيات والتجهيزات المطلوبة لأداء وظيفته والعمل على توفيرها والتدريب عليها للافادة منها بشكل ناجز .

استحداث المرصد وتطويره

لانشاء مرصد بهذه المواصفات لابد من وجود فريق عمل متفاني في عمله ، متحد في قراراته ومواقفه ، وان يكون عمله كرجل واحد ولكن بعقلية الفريق ورؤياه . ويمكن ان تنجز العملية خلال مرحلتين كبيرتين ، ما لم يرى الفريق المكلف بالاستحداث تجزئتها الى مراحل ثانوية اخرى . وقد يستغرق الامر مدة غير قصيرة ، وتتطلب تحركا دؤوبا على الجهات المعنية وبشكل مكرر ومنتظم ، نسقي وغير نسقي لاقناعها بالفكرة والاجراءات المطلوبة . والمرحلتان هما :-

1- مرحلة البدء وتقييم الجدوى ،

وهذه مرحلة مهمة و شاقة تتطلب جهدا ومثابرة وصبرا . ولتحقيقها لابد من :-

أ- تشكيل لجنة استشارية تتولى عملية الاستحداث وتضم مهتمين من تخصصات منوعة و مراجع مختلفة (جامعة ، دولة ، قطاع خاص ، مجتمع مدني) ،
ب- الحصول على موافقات رسمية من الجهات المعنية (الواردة في أ) للمشاركة الفاعلة بالمرصد من النواحي البشرية والمادية ،
ت- تقييم الامكانات الذاتية للاستحداث من الناحية البشرية والمادية والقانونية ،
ث- تسمية المؤسسة المضيفة للمرصد (مجلس الوزراء ، جامعة صلاح الدين ، مثلا) ،
ج- الحصول على الموافقات الاصولية للاستحداث ،
ح- البدء بعملية بناء القدرات المحلية لاداء المهام والواجبات و وظائف المرصد.

2- **مرحلة الاستحداث و التطوير التنظيمي ،**

لا تقل هذه المرحلة عن سابقتها من حيث الصعوبة و المشاكل ، ولكن عزيمة العمل وارادة النجاح كفيلين بتجاوز جميع الحواجز المصطنعة . ففيها يتم :-

(أ) تحديد هدف المرصد ، المهام والرؤيا ، والغرض منه ،
(ب) وضع منهج العمل وسياقاته ،
(ت) تحديد اولويات العمل والقطاعات ،
(ث) اختيار الممثلين الاساسين العاملين في المرصد ،
(ج) تحديد مستوى التدخل المسموح به في عمل المرصد ،
(ح) تحديد المهارات المطلوبة لكل مرحلة من مراحل عمل المرصد ،
(خ) التعريف بالمخرجات ،
(د) وضع خطة عمل لاستدامة المرصد وتقدمه في مسعاه .

مشاكل المراصد و معوقات عملها

تشير التجارب الى معوقات العمل المبينة في ادناه :-

1- عدم وجود مهمة محددة او رؤية او تحديد اهداف واضحة للمرصد ،
2- الافتقار الى الدعم السياسي ،
3- الافتقار للتمويل المالي المستمر والدعم المؤسسي ،
4- ضعف ارتباط المؤشرات المعتمدة بالاهتمامات المحلية ، واهداف التنمية في الالفية الثالثة،
5- كثرة عدد المؤشرات وتنافرها ،
6- عدم وجود مردود واضح لعمل المرصد ،
7- غياب استراتيج تواصل جيد ومثمر ،
8- الافتقار الى التنسيق بين الجهات العاملة في المرصد ،
9- الافتقار للاستثمار في التدريب والتأهيل .

الخاتمة

المسئولية جسيمة ، والتضحية واجبة على كل من يريد بناء بيئة جيدة لعائلته وابناءه . وما لم تتحرك الجامعات لتغيير الواقع فانه (الواقع) يبقى اسير الاهواء والارتجال وردود الافعال التي تبقي المجتمع في دوامة يصعب الخروج منها . ليس بيد الجامعة عصا سحرية لتغير الواقع بين ليلة وضحاها ، ولكنها تمثل العقل القيادي الريادي للمجتمع ، وبيدها مفاتيح العلم و ادواته ، ومستقبل المجتمع والاقليم معقود بنواصيها . فبدون خروج اقسامها العلمية ومراكزها البحثية من قاعات الدرس الى الميدان العملي لقيادة التغيرات والمشاركة الفاعلة في صناعة القرارات التنموية يبقى المجتمع والاقليم في حالة ضبابية مشكوك في مستقبلها .

وختاما ، فانه على قدر أهل العزم تأتي العزائم ، والله ولي التوفيق.

أ.د. مضر خليل عمر الكيلاني
أستاذ الجغرافيا الاجتماعية - متقاعد